والهجـرة اليهودية، حيث لم تطرح الحركة النسائية، في نشاطاتها كافة، قضية المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية، بل حتى ان النخبة المشتغلة في اطار العمل النسوي لم تلتفت الى توسيع جمهور النساء الملتفّ حول اتحاداتها، وكانت تتعامل مع الواقع المفروض على المرأة، حيث لم تجرؤ على طرح قضيـة المرأة، وبالتالي اقتصر دور هذه الاتحادات على الاحتجاج السياسي، وبعض الاعمال ذات الطابع الخيري في مساعدة المعوزين والفقراء، بغض النظر عن شكل الاهتمام بالمرأة في تقديم تلك المعونات.

من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٥

شهدت تلك المرحلة، منذ بدايتها، كارثة على المجتمع الفلسطيني، بسبب الاقتلاع والتشريد، حيث هجّـر، في العام ١٩٤٨، الى خارج فلسطين، نحو ١٠٣٩٧٨٤ مواطن، استقروا في لبنان، وسوريا، والاردن، وقطاع غزة، والضفة الفلسطينية، وعدد قليل منهم توزع على الاقطار العربية المختلفة، ومن بقي منهم في فلسطين تأثر بموجة التهجير الواسعة، وبسياسة مصادرة الاراضي والحاقها بالمؤسسة الصهيونية واعادة التوزيع الديمغرافي. وقد أدّى ما حدث الى تغييرات مباشرة في المجتمع الفلسطيني، لجهـة خلخلة عوامـل الاستقـرار، وفقـدان الارض التي كانت تشكل عصب الحياة الاقتصادية، فتحطمت الدورة الانتاجية، وتفتّتت، بالتالي، البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية.

وفي بلدان اللجوء، بدأ الفلسطيني يشتغل بأعمال هامشية لتحصيل لقمة العيش وابعاد شبح الجوع. ففي لبنان، عانى اللاجئون من القهر والظلم والاضطهاد من قبل الحكومة اللبنانية والقوى الرجعية المحلية، فأُخضعوا للعديد من الشروط التعسّفية، في ما يتعلق بصعوبة الاقامة، وتصاريح العمل. فلقد منع الفلسطينيون من العمل في دوائر الدولة، والمدارس، والجامعات، والقضاء، والمحاماة، والطب، والصيدلة، واقتصرت اعمالهم على مجالات هامشية ذات طابع دونى في الخدمات العامة، أو كبـاعـة متجـولين، أو في بعض الاعمال الاخرى، ولكن بدون ترخيص، وبأجور متدنية، استغلالاً لظروفهم. يضاف الى هذا القهر الاجتماعي، معاناة الفلسطينيين من وطأة القهر السياسي الذي فرض عليهم، حيث كان جهاز المخابرات اللبناني يحيط بالمخيمات الفلسطينية، ويتدخّل في تفاصيل حياة الناس. ولم يتوقف هذا القهر الاّ بتواجد الثورة الفلسطينية، بعد العام ١٩٦٩.

في سوريا، كانت شروط حياة الفلسطينيين أفضل حالاً، حيث أعطوا حقهم في العمل، والتعليم، والحقوق المدنية الأخرى التي نظّمت، لاحقاً، في اطار القانون اضافة الى منحهم حق التنقّل والسفر. ومع ذلك عانى الفلسطينيون في هذا البلد، في سنوات التهجير الأولى، من فقدان ملكية الارض وموارد الرزق وتشتيت العائلة وعدم القدرة على الحصول على عمل بسهولة.

في الأردن، لم يكن الوضـع يختلف كثيراً، ان لم يكن أسوأ، بسبب تدهور البنية الاجتماعية والاقتصـاديـة في المجتمـع الأردني حديث النشوء. الاّ ان الفلسطينيين تمتعوا بمنحهم الجنسية الاردنية، ممّا سهّل لهم التنقّل والسفر والبحث عن عمل في بلدان أخرى. وقد انطبق الحال ذاته على وضع الضفة الفلسطينية، بسبب الحاقها بالنظام الاردني، لجهة الحصول على الجنسية الاردنية. ولكن على المستوى الاجتماعي، ازدادت الكثافة السكانية، فقلّت فرص العمل. والأمر ذاته ينطبق على قطاع غزة، بسبب حدوث تضخم سكـاني والافتقار الى المؤسسات والمنشآت التي تتيح استيعاب اللاجئـين. ولذلك، اضطر الكثيرون من الفلسطينيين الى الهجرة، للبحث عن فرص عمل في الدول النفطية العربية.

وبسبب التغيـير الدرامـاتيكي الذي حل بالشعب الفلسـطيني في تلك الحقبة، شهد المجتمع